المحاضرة 4: الحكامة السياسية ودولة القانون

ورد مفهوم الحوكمة بداية في تقارير البنك الدولي في نهاية الثمانينات في إطار عمليات تقييم المؤسسات وأنظمة العمل والحكم وغيرها، فجاء من عالم الاقتصاد وإدارة الأعمال والشركات أولا، ومنه إلى المنظمات والمؤسسات المتنوعة، ثم إلى المؤسسات والهيئات السياسية، ومن ثم تعددت أشكال الحوكمة ومن أشكالها الحوكمة السياسية التي يقصد بها:

"تطوير أنظمة الحكم والإدارة وفق معايير قانونية، وقيمية أخلاقية متفق عليها ومحددة في صورة مؤشرات عملية واقعية يمكن قياسها والتأكد منها، ومن ثم إخضاع عمليات تأسيس المؤسسات وصنع السياسات، وتخطيط وتنفيذ المشروعات لهذه المعايير، أهم هذه المعايير التي شكلت جوهر الحوكمة هي: القانونية، والشفافية، والإفصاح، وتداول المعلومات، والعلنية، والرقابة، والمحاسبية، والمساءلة، والتقييم المستمر، وجماعية (ديمقراطية) القرار".

وقد استعمل مفهوم الحكامة السياسية من طرف منظري العمل العمومي وعلماء السياسة والاجتماع كآداة ووسيلة لشرعية التدبير السياسي، كما استخدم أيضا باعتباره مفهوما يهتم بعلاقة الإدارة بالسياسة والاقتصاد والاجتماع.

وبمعنى أدق هي " أسلوب ممارسة السلطة في المجال السياسي ابتداءا من الدستور والمؤسسات والهيئات الدستورية والقوانين مرورا بمبدأ الفصل بين السلطات وتكريس دولة الحق والقانون، ووصولا إلى احترام الحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطنين"

تتعالق وتتداخل الحكامة السياسية مع الديمقراطية فالوجه الديمقراطي الأكثر بروزا في ملامح الحكامة السياسية هو إشراك كل الفاعلين من مجتمع مدني وقطاع خاص ودولة في عملية اتخاذ القرار. **وفي إطار الحكم الراشد فإن الدولة هي دولة القانون.**

والتي يعنى بها **الدولة الدستورية** " الدولة التي تضمن الحقوق الفردية للمواطنين ضد تعسف السلطة وهذا بواسطة نظامها الدستوري والقانوني "

وهي أيضا "الدولة التي تكون فيها القواعد القانونية سارية على الحكام ومقيّدة لسلطاتهم باسم الاعتراف بالحريات العامة وحقوق الفرد".

وهي "كمبدأ للحكم يخضع من خلاله مجموع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة بما فيها الدولة ذاتها للقوانين الصادرة والمعلنة، حيث تطبق عل الجميع وبشكل مستقل ومتماش مع القوانين والمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان"

- **مبادئ دولة القانون:**
  - ✓ المساواة أمام القانون وعدم التمييز بسبب الجنس، أواللغة، أوالدين...

- ✓ سيادة الدستور الوطني الذي يضبط السلطة من جهة ويضمن حقوق وحريات المواطنين من جهة أخرى.
- ✓ الفصل بين السلطات (التنفيذية "الرئاسة والحكومة")، (التشريعية "البرلمان")، (القضائية "المحاكم") حيث تعمل كل سلطة حسب اختصاصها وتحد من سلطة بعضها البعض وتوفر الضوابط والتوازنات بينها.
- ✓ تفعيل شفافية الدولة واشتراط تبريرات منطقية لجميع أفعال الدولة.
- ✓ التسلسل الهرمي للقوانين واشتراط الوضوح والتحديد.
- ✓ الرقابة القضائية على الأعمال الإدارية.

- **مقومات دولة القانون:**

سمو الدستور، مبدأ تدرج القوانين، الرقابة على دستورية القوانين، استقلالية القضاء، الفصل بين السلطات، التعددية الحزبية، التداول على السلطة، وهي مقومات وعناصر لا يمكن قيام دولة القانون دون توفرها.

العلاقة الحكامة السياسية بدولة القانون هي علاقة ترابط وتكامل، فدولة القانون هي معيار أو مؤشر أساسي للحكامة فلا وجود للحكامة في ظل دولة لا يسودها القانون (دولة القانون) ولا تسودها الديمقراطية.